الأمم المتحدة

DP/2022/28

Distr.: General
12 July 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام 2022

29 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2022، نيويورك

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

الحوار المنظم بشأن التمويل

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترتين 2018-2021 و 2022-2025

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرارات المجلس التنفيذي، وآخرها القرار 16/2021 المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك التقارير السنوية المنسقة عن التقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل.

ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحوارات المنظمة بشأن التمويل، ولمحة عامة عن اتجاهات الموارد، والتقدم المحرز في إطار الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، وتقديرات الموارد للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. ويرد في المرفق الأول استعراض كامل للحالة المالية لعام 2021، ويُعرَض في المرفق الثاني التقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل.

وفي عام 2021، أنفق البرنامج الإنمائي 4,7 بلايين دولار من الموارد البرنامجية، وهو أعلى مستوى خلال فترتي الخطة الاستراتيجية 2014-2017 و 2018-2021. وواصل البرنامج الإنمائي تحسين نسبة كفاءته، وحقق التوازن في ميزانيته للسنة الخامسة على التوالي، وظل أكثر منظمات الأمم المتحدة اتساما بالشفافية.

وأدى تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى خلق مناخ تمويل صعب وغير مؤكد، لا سيما بالنسبة للمساهمات في الموارد العادية. ففي عام 2021، انخفضت الموارد العادية للبرنامج الإنمائي بنسبة 7 في المائة وانخفضت حصة الموارد العادية من مجموع التمويل من 13 في المائة إلى 12 في المائة.

160822 080822 22-11137 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولا تزال حالة التمويل لعام 2022 وما بعده غير مؤكدة إلى حد كبير مع تخفيضات في المساهمات في الموارد العادية وإعادة تخصيص المساعدات لحالات الطوارئ الإنسانية والتكاليف التي تتحملها البلدان المانحة لاستضافة اللاجئين. ولا تزال الموارد العادية تتسم بأهمية بالغة للبرنامج الإنمائي في دعم الفقراء والمهمشين، والقضاء على الفقر، والتصدي بسرعة للأزمات، واختبار نُهج ابتكارية، وسد الثغرات الحرجة في الموارد في مجالات الخطة الاستراتيجية التي تعاني من نقص التمويل. وبما أن 82 في المائة من الموارد العادية تذهب إلى أقل البلدان نموا، فإن التخفيضات ستؤثر بشكل غير متناسب على أفقر بلدان العالم. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء وشركاء التمويل الاستثمار في البرنامج الإنمائي لتحقيق نواتج الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 وتجنب عكس اتجاه ما تحقق من مكاسب إنمائية.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

(أ) الترحيب بالتقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2022/28) ومرفقيه، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل؛

(ب) الإشارة إلى أهمية توفير الموارد العادية بالقدر الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به، والإعراب عن قلقه إزاء المستوى المنخفض الحالي للموارد العادية وأثر أي تخفيضات أخرى على قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية، واستعادة المكاسب الإنمائية التي تآكلت بسبب جائحة كوفيد–19 والأزمات المتعددة، والحفاظ على نظم قوية للرقابة الداخلية والمساءلة؛

(ج) التذكير بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل والمساهمات على أساس متعدد السنوات في عام 2022 وفي الأعوام المقبلة، لتمكين البرنامج الإنمائي من تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرنامج بمرونة والحد من خطر الإضرار بقدرته على تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025؛

(د) الإشارة إلى أهمية التمويل المواضيعي المرن، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتسريع البرمجة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) تشجيع البرنامج الإنمائي على المضي في تواصله مع الدول الأعضاء من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، فيما يتعلق بالتحول من موارد مخصصة الأغراض بدرجة كبيرة إلى موارد عادية ومرنة، والتقيد بالالتزامات المتكاملة الواردة في اتفاق التمويل.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة: الحوار المنظم بشأن التمويل 4

ثانيا – اتفاق الأمم المتحدة للتمويل 4

ثالثا – موارد دعم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 9

رابعا – الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021 14

خامسا – الموارد حسب مصدر التمويل 18

سادسا – الاعتبارات الاستراتيجية 24

سابعا – استخدام أصول منظومة الأمم المتحدة 26

ثامنا – خاتمة 28

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا – استعراض سنوي مفصل للحالة المالية لعام 2021

ثانيا – التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل

أولا – مقدمة: الحوار المنظم بشأن التمويل

1 – يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الجهود المبذولة لتمويل نتائج الخطتين الاستراتيجيتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترتين 2018–2020 و 2022–2025، والتقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل، والملامح المالية الرئيسية لعام 2021. وقد أحرز البرنامج الإنمائي تقدما كبيرا في تنسيق تقريره عن الحوار المنظم بشأن التمويل مع تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وفي تحسين نوعية الحوارات من خلال عقد جلسات غير رسمية مشتركة مع الدول الأعضاء.

2 – وتتيح الحوارات المنظمة بشأن التمويل للبرنامج الإنمائي فرصة إجراء مناقشات حاسمة مع الدول الأعضاء لتحسين السلوك المتبع في التمويل، بما يمكّن البرنامج الإنمائي من تحقيق النتائج المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتتيح تلك الحوارات أيضا المجال للبرنامج الإنمائي لتقديم مبررات تتعلق بتأمين مستويات كافية من التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به، وذلك بغية تحقيق أهداف خطته الاستراتيجية واتفاق التمويل.

3 – وحتى مع استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19) في الهيمنة على العناوين الرئيسية في عام 2021، قدم البرنامج الإنمائي حلولا إنمائية متكاملة للتغلب على التحديات المتعددة الأبعاد من خلال جهود تصديه لجائحة كوفيد–19 التي بلغت كلفتها 1,6 بليون دولار؛ وقدم الدعم لما عدده 120 بلدا من خلال الوعد المناخي من أجل اعتماد خطط أكثر طموحا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ وقدم الخدمات الأساسية للملايين من الناس في بيئات متضررة من الأزمات.

4 – وفي بيئة التمويل في عام 2021، التي اتسمت بالصعوبة، واصل البرنامج الإنمائي الاستفادة من دعم مخصص من الشركاء. وتلقى البرنامج الإنمائي مساهمات بلغ مجموعها 5,3 بلايين دولار، منها 648 مليون دولار من التمويل للموارد العادية. ومما يؤسف له أن نسبة الموارد العادية انخفضت إلى 12 في المائة من مجموع الموارد، وهي أقل بكثير من الهدف المتوخى في اتفاق التمويل، وهو 30 في المائة. ويمكن أن يؤدي ارتفاع المبالغ المخصصة إلى مزيد من التجزؤ، مما يؤثر على المواءمة الاستراتيجية وعلى الاتساق البرنامجي والفعالية والمشروعية.

5 – وتؤكد التحديات العالمية المستمرة المتعددة الأبعاد أهمية التعاون الإنمائي وتعددية الأطراف. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان التمويل المستدام، وحماية الاستثمارات في التنمية المستدامة، ودعم النظام المتعدد الأطراف الذي يعتمد عليه العالم للتصدي للتحديات العالمية، والوفاء بالتزامات اتفاق التمويل.

ثانيا – اتفاق الأمم المتحدة للتمويل

6 – اتفاق التمويل التزامٌ مشترك بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين طريقة تمويل المنظومة وتحقيق النتائج. وفي ظل ازدياد الاحتياجات الإنمائية والإنسانية، يعد الوفاء بهذه الالتزامات أمرا بالغ الأهمية لضمان قدرة المنظومة على دعم البلدان في التصدي للتحديات المعقدة وجعلها على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تتبع التزامات اتفاق التمويل

7 - تظهر ثلاث سنوات من تنفيذ اتفاق التمويل صورة متباينة المعالم. ففي حين أحرز تقدم بشأن 86 في المائة من التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2021، بلغت الحصة المماثلة للدول الأعضاء 47 في المائة فقط. وفيما يتعلق بالالتزامات التي تتبعتها فرادى الوكالات وأبلغت عنها، أوفى البرنامج الإنمائي بنسبة 94 في المائة من التزاماته ولكنه لاحظ إحراز التقدم بشأن 33 في المائة فقط من التزامات الدول الأعضاء (انظر الشكل الأول). وينعكس بطء إحراز الدول الأعضاء تقدما في الوفاء بالتزاماتها في انخفاض حصة التمويل المرن المنتظم والمواضيعي، وانخفاض عدد المساهمين، وانخفاض التزامات التمويل المتعدد السنوات. وهذا الاتجاه، إن لم يُعكَس اتجاهه، يقوض فعالية البرنامج الإنمائي وقدرته على تلبية توقعات الدول الأعضاء. ويقدم المرفق الثاني التفاصيل الكاملة للتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي مؤخرا في ضوء الالتزامات الخاصة به بموجب اتفاق التمويل.

الشكل الأول

التقدم المحرز في التزامات اتفاق التمويل لعام 2021

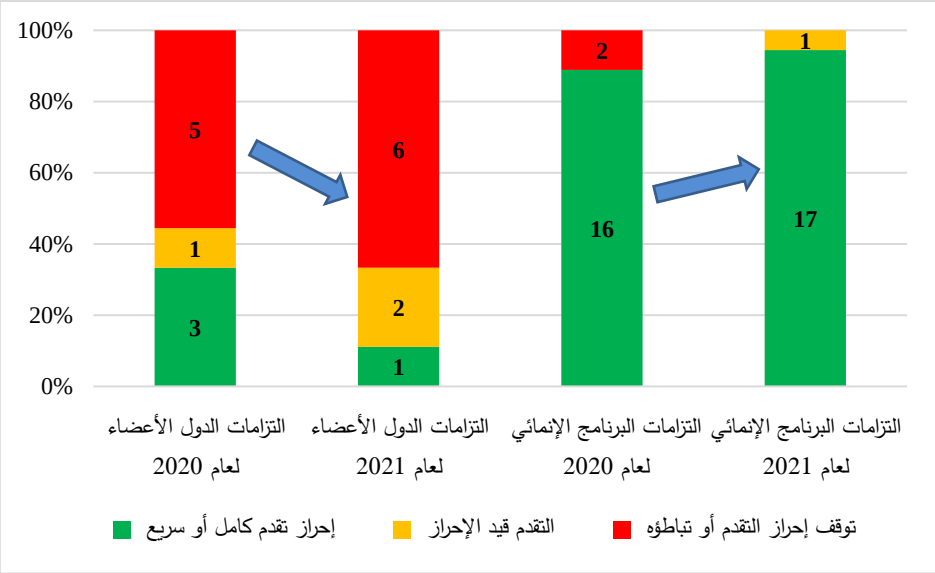

مواءمة التمويل مع متطلبات الخطة الاستراتيجية

8 - رغم تمكن البرنامج الإنمائي من تعبئة 99,3 في المائة من المساهمات المقدرة بنحو 20,9 بليون دولار المتوخاة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، فإن التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى ظل غير سليم. وشكلت الموارد العادية 12 في المائة من مجموع التمويل في عام 2021، أي أقل بكثير من الهدف المتوخى في اتفاق التمويل، وهو 30 في المائة. ويلاحظ هذا الاختلال في التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث مثلت التبرعات (التمويل غير المقرر) 17,2 في المائة من مجموع المساهمات في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضا عن عام 2019 (19,6 في المائة).

9 - وفي عام 2021، قابل انخفاض المساهمات في الموارد العادية نمو في الموارد الأخرى، لا سيما من التمويل الحكومي، الذي بلغ 1,3 بليون دولار. ومع ذلك، انخفض عدد الدول الأعضاء المساهمة في الموارد العادية إلى 43 دولة، أي أقل بست دول عما كان عليه الأمر في عام 2020، على الرغم من الجهود المتضافرة للدعوة إلى إتاحة الموارد العادية. ويواصل البرنامج الإنمائي الدفاع بشدة عن التمويل الجيد وتحسين وضوح الرؤية للشركاء، وسيضاعف الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المساهمين في الموارد العادية عن طريق استهداف الشركاء الجدد والناشئين.

10 - ويتيح التمويل الذي يمكن التنبؤ به في شكل التزامات متعددة السنوات للبرنامج الإنمائي معالجة النتائج الإنمائية المتوسطة إلى الطويلة الأجل. وانخفضت حصة المساهمات المحصَّلة من خلال الاتفاقات المتعددة السنوات من 50 في المائة في عام 2020 إلى 37 في المائة في عام 2021.

11 - واستمرت زيادة حصة المساهمات في الموارد الأخرى المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والموجهة من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، حيث بلغت 11,7 في المائة في عام 2020، متجاوزة الهدف المتوخى في اتفاق التمويل، وهو 10 في المائة. ومع ذلك، انخفضت حصة المساهمات في الموارد الأخرى للبرنامج الإنمائي من التمويل الجماعي من 8 إلى 7 في المائة بين عامي 2020 و 2021.

12 - ونوافذ التمويل هي الأداة الرئيسية للبرنامج الإنمائي لتلقي التمويل المواضيعي المرن، وهو مكمل حاسم للموارد العادية. وفي عام 2021، ظلت حصة الموارد الموجهة من خلال نوافذ التمويل عند 2 في المائة، مع زيادة بنسبة 14 في المائة في نسبة المساهمات المرنة. ويساور البرنامج الإنمائي القلق إزاء بطء التقدم المحرز في الانتقال من التمويل المخصص بدرجة كبيرة إلى التمويل المرن. وإلى جانب الموارد العادية، تظل المساهمات في التمويل المواضيعي أحد الالتزامات التي تتخلف الدول الأعضاء عن الوفاء بها.

13 - وتوضح الخطة الاستراتيجية أن البرنامج الإنمائي بحاجة إلى تغيير "كيفية" قيامه بعمله ليكون ملائما للغرض المنشود المتعلق بالتصدي للتحديات الإنمائية المتزايدة التعقيد. وعلى وجه التحديد، لن يكون تمويله متوافقا بشكل جيد مع غرضه أو خططه ما دامت 86 في المائة من الموارد لا تزال مخصصة لفرادى المشاريع. ولهذا السبب يواصل البرنامج الإنمائي التحول من المشاريع إلى الحافظات، بوسائل منها الإطار الجديد لبدء الحافظات، المصمم لمساعدة البرنامج الإنمائي وشركائه على إدماج الابتكار والفكر النُظمي في عملهم.

14 - وقد طبق 45 بلدا بالفعل نهجا منطقيا قائما على الحافظات في استحداث برامجها القطرية الجديدة. وتعتمد الحكومات الوطنية والسلطات المحلية، بما في ذلك في أرمينيا وجورجيا ومقدونيا الشمالية وملاوي، هذا النهج اعتمادا متزايدا. وهو يستند إلى رؤية المستثمرين الأوائل مثل حكومة الدنمارك، التي دعمت مرفق الابتكار التابع للبرنامج الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، الذي خصص 10 ملايين يورو لتطبيق نهج الحافظات للتحول الحضري في أوروبا وآسيا الوسطى.

15 - ولكي يكون نهج الحافظة فعالا، لا بد له من تمويل. ويتطلع البرنامج الإنمائي إلى الدول الأعضاء والشركاء الآخرين لكي يقدموا دعما فوريا لتجاوز حدود تمويل المشاريع الأحادية التركيز، باعتبار ذلك جزءا رئيسيا من دوره كأداة لتحقيق التكامل. ولزيادة تحفيز الشركاء، يعمل البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق

المشاركة في الحوارات الموضوعية بشأن نوافذ التمويل بما يتجاوز الشركاء المساهمين، وتحسين القدرة على الاتصال على الصعيدين القطري والإقليمي، وتعزيز تخطيط النتائج.

16 - وفي الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، رفع البرنامج الإنمائي طموحه للدفع نحو تغييرات محدثة للتحول ولإبقاء الأمل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 قائما. ومع ذلك، سيكون من الصعب تحقيق ذلك دون تغييرات ملحوظة في السلوك التمويلي للشركاء بغية ضمان تمويل كاف ومرن ويمكن التنبؤ به. ويشكل الاتجاه الأخير المتمثل في خفض المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية والمساهمات في الموارد العادية تحديا رئيسيا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدرتها على تقديم الدعم للبلدان التي تعاني من صعوبات إنمائية معقدة ومتعددة وتواجه خطر التخلف عن الركب.

التعجيل بتحقيق النتائج على أرض الواقع من خلال تعميق الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة

17 - لا تزال زيادة التعاون وتحقيق النتائج المشتركة من أولويات البرنامج الإنمائي، الذي واصل القيام بتحليلات وتدخلات مشتركة من خلال الشراكات وعزز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخارجها. وأنجز 42 مكتبا قطريا تابعا للبرنامج الإنمائي تحليلا وتخطيطا مشتركين مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المتضررة من الكوارث أو النزاعات، وهو أعلى عدد سُجل حتى الآن. وفي عام 2021، خُصصت 10 في المائة من نفقات الموارد الأخرى للبرامج المشتركة[1]. وشملت 11 في المائة من النفقات البرنامجية إقامة البرنامج الإنمائي شراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة وشملت 4 في المائة منها شراكات مع المؤسسات المالية الدولية (وهي نسبة في ازدياد) (انظر الفقرة 66).

18 - وأظهر التعاون الملحوظ في المجالات الحاسمة دور البرنامج الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتجاوز مجموع الأجزاء المكونة لها. ويعمل البرنامج الإنمائي مع أكثر من 35 شريكا بشأن الوعد المناخي ويوفر القيادة التقنية بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وتوفر القيادة التقنية التي يتولاها البرنامج الإنمائي لتصدي الأمم المتحدة للجائحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وتحديدا وضع وبدء تنفيذ 150 تقييما للأثر الاجتماعي - الاقتصادي في أكثر من 100 بلد و 121 خطة استجابة اجتماعية - اقتصادية تغطي 139 بلدا، دروسا قيمة يمكن لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تستند إليها. ومن المساهمات الهامة في هذا المجال عمل البرنامج الإنمائي مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في 41 بلدا لكفالة إدماج خطط الاستجابة في أطر الأمم المتحدة المعنية للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

19 - ولإظهار التصدي المتكامل لجائحة كوفيد-19 على الصعيد القطري، وضع البرنامج الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع الكيانات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لوحة متابعة أبلغ من خلالها 131 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن بيانات تتعلق بتصديها للجائحة، مما يجعلها مجموعة البيانات الأكثر شمولا عن استجابة الأمم المتحدة والأولى من نوعها التي تُبلغ عن النتائج البرنامجية على نطاق المنظومة.

(1) من المهم ملاحظة أن منظومة الأمم المتحدة، من خلال مكتب التنسيق الإنمائي، تضع تعريفا مشتركا للأنشطة المشتركة يشمل المجموعة الكاملة من الجهود التعاونية التي ستسمح بإجراء مقارنة على نطاق المنظومة ككل.

20 - وقد كفل البرنامج الإنمائي المواءمة التامة لبرامجه القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بوسائل تشمل اعتماد النتائج بنصها الكامل في وثائق البرامج القطرية. وارتفع عدد البرامج القطرية الجديدة التي تتمشى تماما مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وذلك من 31 برنامجا في عام 2020 إلى 49 برنامجا في عام 2021. وباعتماد الإطار الجديد للمساءلة الإدارية في أيلول/سبتمبر 2021، عقد البرنامج الإنمائي سلسلة من دورات التوعية لضمان الامتثال على جميع المستويات. ويؤكد ما أجري حتى الآن من تحليل للتنفيذ أن البرنامج الإنمائي يمتثل امتثالا تاما لأحكام ذلك الإطار.

الالتزام بالشفافية وإبراز الدور والمساءلة

21 - منذ عام 2016، ظل البرنامج الإنمائي جهة رائدة في مجال الشفافية، حيث نشر المعلومات عن المسائل المالية والمشتريات والبرامج، بما في ذلك جميع التقارير المستقلة عن التقييم ومراجعة الحسابات، وذلك على المواقع الشبكية العامة. ويقود البرنامج الإنمائي جهود التوعية مع البلدان الشريكة ووكالات الأمم المتحدة لدعم المعيار الجديد للشفافية في المعونة ويجعله ذا صلة بتخطيط التنمية الوطنية، وإدارة المالية العامة، والمساءلة المتبادلة، وغير ذلك من العمليات على الصعيد القطري.

22 - ويقر موجز التمويل الخاص بالبرنامج الإنمائي بجميع الشركاء، مع تسليط الضوء على المساهمين في الموارد العادية والصناديق المواضيعية وصناديق التمويل الجماعي. وتحظى المساهمات في الموارد العادية أيضا بالاعتراف من خلال المُعرّف في وسائط التواصل الاجتماعي #PartnersAtCore. ويقر التقرير السنوي عن نوافذ التمويل والبوابة الإلكترونية بالمساهمين في الصناديق المواضيعية. وتتيح البوابة المتعلقة بالشفافية الخاصة بالبرنامج الإنمائي للجمهور الوصول المفتوح والشامل إلى البيانات المتعلقة بأكثر من 000 4 مشروع من مشاريع البرنامج الإنمائي، مشفوعة بروابط تحيل إلى صفحات موجزة تعرّف بكل جهة مانحة.

23 - وفي عام 2021، واصل مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على إجراء تقييمات مشتركة. وقدم المكتب إلى مجالس الإدارة المعنية نتائج تقييم أجري بالاشتراك مع مرفق البيئة العالمية لبرنامج المنح الصغيرة المشترك بين مرفق البيئة العالمية والبرنامج الإنمائي. وعلى الصعيد القطري، تعاون المكتب مع نظرائه في اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم البرنامج القطري المشترك لكابو فيردي. وساهم المكتب أيضا في دراسة قابلية تقييم التصدي لجائحة كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وجميع خطط التقييم والتقارير التي يعدها البرنامج الإنمائي والردود الإدارية التي يقدِّمها متاحة لعامة الجمهور.

زيادة أوجه الكفاءة

24 - يقوم البرنامج الإنمائي بانتظام باطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات بشأن دعمه لإحراز التقدم في خطة الأمين العام المتعلقة بالكفاءة. وقدم البرنامج الإنمائي، كجزء من مساهمته في جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، دعما حاسما لتنفيذ استراتيجيات تسيير الأعمال في 131 بلدا، وساعد على التعجيل بالتعاون في مجال إدارة سلسلة الإمداد، وقدم دعما كبيرا لإنشاء وتعهد طلبات جديدة على المنصة الإلكترونية لاستراتيجية تسيير الأعمال، وعمم أحكام مبادئ "الاعتراف المتبادل". وارتفعت النسبة المئوية للمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي التي تدمج خدمات المرافق والمباني المشتركة من 87 في المائة

في عام 2020 إلى 93 في المائة في عام 2021. وحسّن البرنامج الإنمائي نسبة الكفاءة الإدارية من 7,48 في المائة في عام 2020 إلى 7,39 في المائة في عام 2021.

25 - وقد عززت الاستثمارات المؤسسية الاستراتيجية منذ عام 2018 قدرة البرنامج الإنمائي على العمل على مواجهة التحديات المعقدة. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، استثمر البرنامج الإنمائي على نطاق واسع في عمليات إدارة المخاطر وإيلاء العناية الواجبة لمواجهة تحديات الخطة الاستراتيجية. وأدت التحسينات في الأداء المؤسسي إلى إنفاق ثلاثة سنتات إضافية من كل دولار من دولارات الولايات المتحدة على المسائل البرنامجية بدلا من المسائل المؤسسية، وهو فرق يعادل 506 ملايين دولار من الموارد البرنامجية على مدى فترة الخطة الاستراتيجية الأخيرة. ويواصل البرنامج الإنمائي الاستثمار في التحسينات المؤسسية، والتعلم في إطار المؤسسة، والرقابة والمساءلة، وكل ذلك يُدعم بالموارد العادية. فعلى سبيل المثال، ستدعم المنصة الجديدة لموارد المؤسسة، منصة Quantum، مصادر الشراء المرَقمنة التي تتيح التشغيل الآلي للعديد من الضوابط، مما يزيد تحسين الكفاءة، وإدارة المخاطر، وتخطيط النتائج والموارد، والرصد وقياس الأثر.

اتباع نهج منسق إزاء الحوارات المنظمة بشأن التمويل واتفاق التمويل

26 - إذ يحيط البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة علماً بالطلبات المقدمة من مجالسها التنفيذية لزيادة تحسين نوعية الحوار المنظم بشأن التمويل، فقد قامت هذه الهيئات بتنسيق ما تقدمه من تقارير عن الحوار المنظم بشأن التمويل، والاتفاق على منهجيات لتحسين قابلية المقارنة، وتحسين عملية تحليل حالات نقص الموارد.

27 - وعمَّق البرنامج الإنمائي تعاونه مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأجرى معها تحليلات مشتركة وتبادل معها التجارب وعقد حوارات غير رسمية مع الدول الأعضاء على أساس منتظم. وقد أجريت حوارات مشتركة بشأن التمويل المنظم مع المجالس التنفيذية للوكالات الأربع منذ عام 2019، كان آخرها في أيار/مايو 2022، مع التركيز على أثر الأزمات المتعددة على التعاون الإنمائي والتمويل. بيد أنه من الأهمية بمكان أن تفي الدول الأعضاء بما يخصها من الالتزامات الواردة في اتفاق التمويل وأن تبذل جهودا مماثلة لتلك التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ ما عليها من التزامات.

ثالثا - موارد دعم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021

28 - تحدد خطة الموارد المتكاملة (DP/2017/39) الموارد المالية اللازمة لتحقيق النتائج المقررة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. ومقارنة بإجمالي تقديرات المساهمات المقررة البالغة 20,9 بليون دولار، حصَّل البرنامج الإنمائي 99,3 في المائة من المبلغ المقرر، حيث تلقى 20,7 بليون دولار تشمل 2,6 بليون دولار من الموارد العادية، و 4,2 بلايين دولار من التمويل الحكومي، و 13,9 بليون دولار من المساهمات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

29 - وخلال الفترة 2018-2021، أنفق البرنامج الإنمائي مبلغ 18,3 بليون دولار من الموارد البرنامجية أو 94,4 في المائة من مجموع النفقات البرنامجية المقررة، وذلك على النحو المبين في الشكل الثاني. وأنفق البرنامج الإنمائي 7,8 بلايين دولار أو 43 في المائة على الناتج 1، و 5,7 بلايين دولار أو 31 في المائة على الناتج 2، و 3,6 بلايين دولار أو 20 في المائة على الناتج 3.

الشكل الثاني

النفقات البرنامجية للفترة 2018-2021 مقابل خطة الموارد للفترة 2018-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

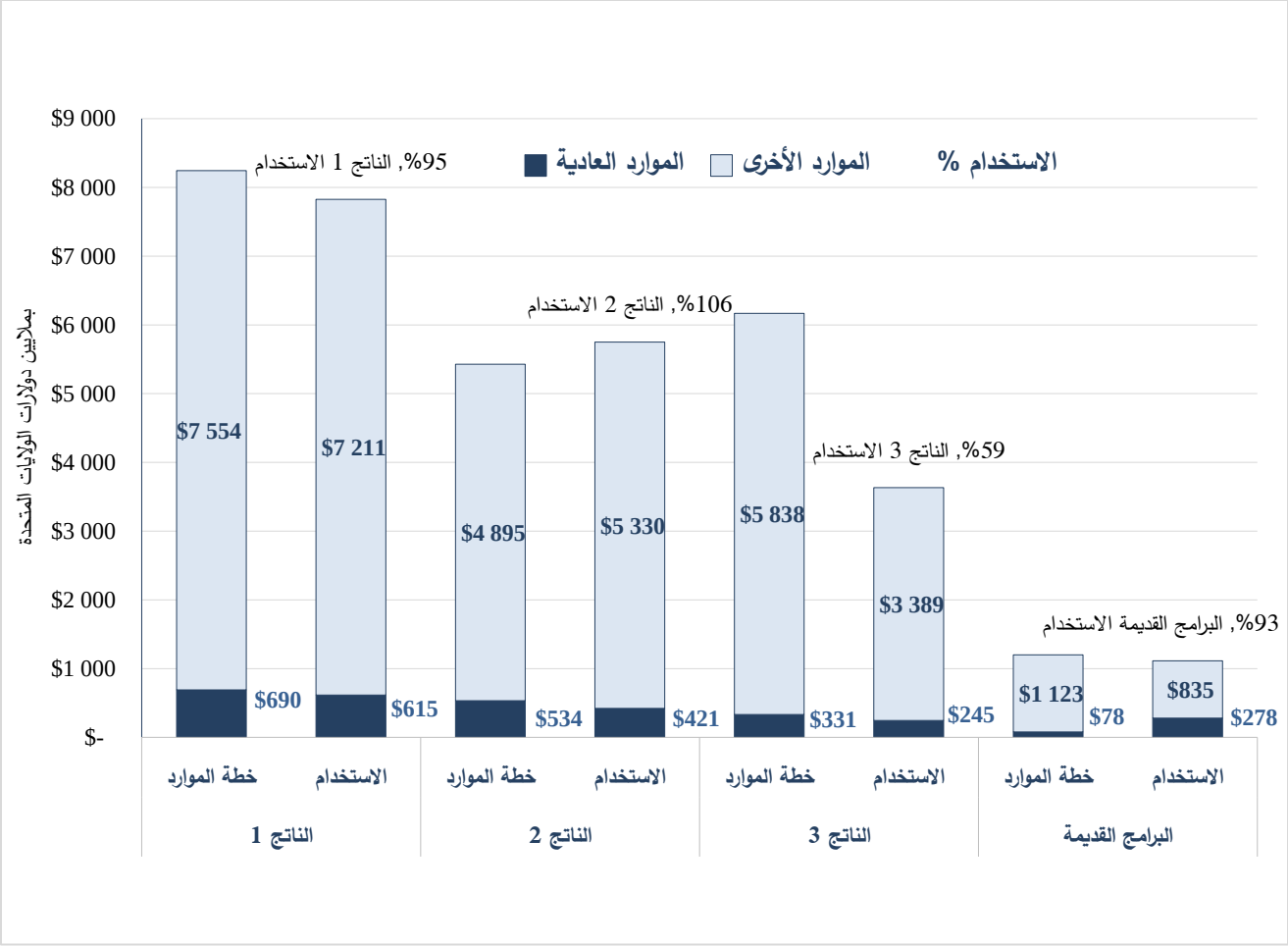

30 - وفي إطار الناتج 1، المتعلق بتعزيز القضاء على الفقر، ساعد البرنامج الإنمائي 71 مليون شخص في 36 بلدا في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه والإسكان والرعاية الصحية. وفي 25 بلدا، حصل 40 مليون شخص على خدمات مالية، واكتسبوا موارد لتحسين حياتهم وتحفيز اقتصادات أوسع نطاقا. ويدير 62 بلدا الآن على نحو مستدام 30 مليون فدان من الغابات، وهي خطوة حاسمة نحو الحفاظ على التنوع البيولوجي وإبطاء تغير المناخ.

31 - وفي إطار الناتج 2، المتعلق بتسريع التغييرات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أسفر الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي للبلدان التي تجري انتخابات عن تسجيل 38 مليون شخص إضافي

للتصويت في 30 بلدا، 80 في المائة منهم من النساء. وفي 34 بلدا، حصل 32 مليون شخص على الحقوق القانونية والحماية من خلال اللجوء إلى العدالة.

32 - وفي إطار الناتج 3، المتعلق بتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات، حصل 3 ملايين شخص في عام 2021، نصفهم من النساء، على وظائف وسبل أفضل لكسب العيش في 29 بلدا تواجه أزمات أو تتعافى منها. واستفادت 000 750 امرأة من برامج التعافي و 3 ملايين نازح من حلول دائمة تروم تحقيق الأمن الدائم وحرية التنقل والرفاه. وتناقش النتائج المحققة في إطار نواتج الخطة الاستراتيجية الثلاثة بمزيد من التفصيل في التقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/2022/17).

33 - وفي عام 2021، أنفق البرنامج الإنمائي 4,7 بلايين دولار من الموارد البرنامجية، وهو أعلى مستوى خلال الفترتين الأخيرتين للخطة الاستراتيجية (2014-2017 و 2018-2021). وأنفق البرنامج الإنمائي 2,2 بليون دولار (47 في المائة) على الناتج 1، و 1,6 بليون دولار (34 في المائة) على الناتج 2، و 719 مليون دولار (15 في المائة) على الناتج 3. وتعمل الحلول الإنمائية الستة التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي (الحلول المميزة) بشكل مترابط، على اعتبار أن الاستراتيجيات المتكاملة تحل المشاكل المعقدة وتعطي دفعة لإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوضح الشكل 3 أدناه استثمار البرنامج الإنمائي في الحلول المميزة في عام 2021.

الشكل الثالث

النفقات البرنامجية بحسب الحل المميز وقناة التمويل، لعام 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

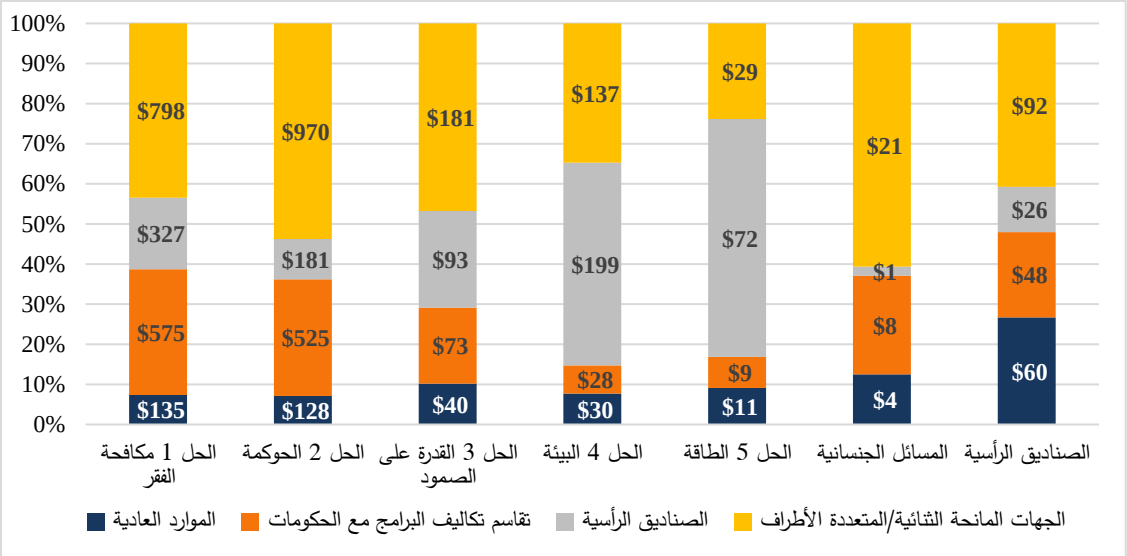

34 - وفي عام 2021، ساعد استثمار البرنامج الإنمائي البالغ 1,8 بليون دولار في الحل المميز 1، المتعلق بمكافحة الفقر، 81 بلدا على تنفيذ سياسات استرشدت بتقييمات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 التي أعدتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكان البرنامج الإنمائي هو الجهة التي تولت قيادتها التقنية.

35 - وواصل البرنامج الإنمائي استثماراته في الحوكمة، حيث أنفق في عام 2021 ما قدره 1,8 بليون دولار على الحل المميز 2. وقد مكن ذلك البرنامجَ الإنمائي من مساعدة 30 هيئة انتخابية على إنشاء عمليات انتخابية شاملة وشفافة تعزز التماسك الاجتماعي؛ وإقامة شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم الوصول إلى العدالة والخدمات لأكثر من 000 34 شخص في 14 بلدا متضررا من النزاعات، وكان 90 في المائة منهم تقريبا من النساء والفتيات.

36 - وبفضل استثمار البرنامج الإنمائي في الحل المميز 3، المتعلق بالقدرة على الصمود، بما في ذلك 40 مليون دولار من الموارد العادية، تمكن من تقديم حلول متكاملة لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي وعودة المشردين وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن، وهي الحلول التي حسنت حياة ما يقرب من 16 مليون شخص في العراق.

37 - وغالبا ما دعمت الصناديق الرأسية عمل البرنامج الإنمائي في مجالي البيئة والطاقة؛ ولكن نظرا لاتسام الحلول المميزة بطابع متداخل، أسهمت تلك الصناديق أيضا في عمل البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بمكافحة الفقر والحوكمة والقدرة على الصمود. غير أن التمويل المخصص غير قابل للاستبدال ولا يمكن تحويله إلى مجالات تعاني من نقص التمويل.

38 - وفي خضم العواقب الاقتصادية الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على النساء، وسع البرنامج الإنمائي نطاق دعمه ليشمل 73 بلدا لجعل الحماية الاجتماعية مراعية للمنظور الجنساني وإتاحة الفرص للأعمال التجارية التي تقودها النساء. وابتغاء التصدي للعنف الجنساني، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لـ 96 بلدا لمعالجة الشواغل الفورية التي نشأت خلال الجائحة، مثل عمليات الإغلاق الشامل التي أبقت النساء حبيسات المنازل مع من يسيئون معاملتهن.

39 - ولا يزال الحل المميز 6، المتعلق بالمسائل الجنسانية، يعاني من نقص التمويل. وتسد الموارد العادية هذا النقص الحرج في التمويل، كما يتضح من كون الاستثمار في المسائل الجنسانية، من بين جميع الحلول المميزة الستة، يشكل أعلى نسبة من الإنفاق من الموارد العادية. ولذلك فإن التخفيضات في الموارد العادية تؤثر تأثيرا مباشرا على تمويل المبادرات المتصلة بالمسائل الجنسانية. ويلزم توفير تمويل جديد وطموح ومرن من الدول الأعضاء، إذا ما أريدَ للبرنامج الإنمائي أن ينفذ استراتيجيته الجديدة للمساواة بين الجنسين.

باء - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025

40 - توقعت خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة (DP/2021/29)، التي حددت الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، أن يبلغ إجمالي المساهمات 21,6 بليون دولار (3,0 بلايين دولار من الموارد العادية و 18,6 بليون دولار من الموارد الأخرى).

الشكل الرابع

المساهمات المتوقعة للفترة 2022-2025 حسب السنة ومصدر التمويل*

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

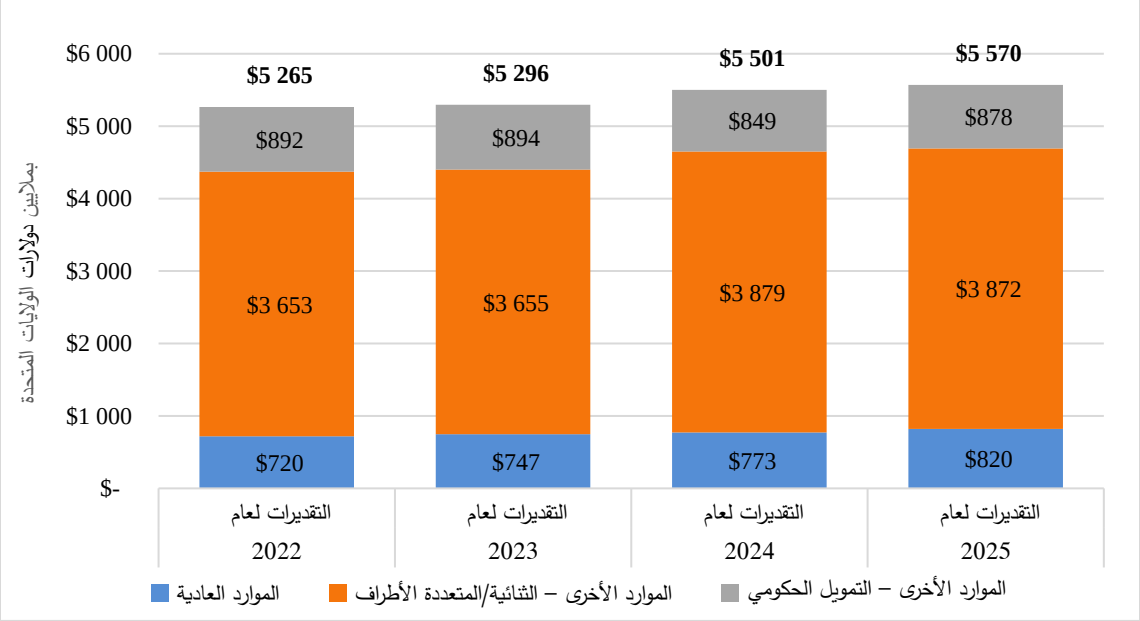

* تعكس نموا سنويا بنسبة 3 في المائة مقارنة بالمستوى المقدر من عام 2022 إلى عام 2025.

41 - وأدى تأثير جائحة كوفيد-19 إلى خلق مناخ تمويل صعب وغير مؤكد، لا سيما بالنسبة للمساهمات في الموارد العادية. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب استمرار مشاكل سلسلة الإمداد، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، والتضخم، وآثار الأزمات الإنسانية المتعددة، بما في ذلك في أوكرانيا.

42 - ولا تزال حالة التمويل لعام 2022 وما بعده غير مؤكدة إلى حد كبير. واستمرار تفضيل الشركاء رصد مبالغ مخصصة لمشاريع محددة، والتخفيضات الكبيرة في التمويل من الموارد العادية، وإعادة تخصيص المعونة لتلبية احتياجات الدفاع واللاجئين والاحتياجات الإنسانية، أمور ستؤدي إلى عكس اتجاه المكاسب الإنمائية وستفضي إلى آثار دائمة على أشد الفئات ضعفا.

43 - وفي حين أن المدفوعات المبكرة تيسر التخطيط الفعال وتقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار العملات، فإن معظم المساهمات في الموارد العادية ترد في الربع الثالث أو الأخير من السنة. وحتى نهاية حزيران/يونيه 2022، كان البرنامج الإنمائي قد تلقى 170 مليون دولار من الموارد العادية، أي 24 في المائة فقط من المساهمة المقدرة لعام 2022. ويواصل البرنامج الإنمائي تشجيع الجهات الشريكة على صرف مدفوعاتها في وقت مبكر أو في بداية فترة التخطيط المتعدد السنوات كلما أمكن ذلك.

44 - وقدرت خطة الموارد المتكاملة مجموع النفقات للفترة 2022-2025 بـ 24,1 بليون دولار، بزيادة قدرها 3,2 بلايين دولار (15 في المائة خلال الفترة، أو 4 في المائة سنويا) مقارنة بالنفقات المتوقعة للفترة 2018-2021، التي بلغت 20,9 بليون دولار. وسيخصص البرنامج الإنمائي 21,3 بليون دولار للأنشطة البرنامجية و 2,8 بليون دولار للأنشطة المؤسسية في الفترة 2022-2025.

رابعا - الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021

45 - في عام 2021، بلغ إجمالي الإيرادات، بما في ذلك التبرعات، 5,6 بلايين دولار، بانخفاض قدره 1,0 بليون دولار (15 في المائة) مقارنة بعام 2020. وبلغت التبرعات 5,3 بلايين دولار، بانخفاض قدره 1,0 بليون دولار (16 في المائة) عن عام 2020. ويعزى الانخفاض في الإيرادات المتأتية من التبرعات أساسا إلى انخفاض عدد الاتفاقات المتعددة السنوات الموقعة في عام 2021 وإلى انخفاض قدره 112 مليون دولار في إيرادات المساهمات في الصندوق الاستئماني لإرساء القانون والنظام في أفغانستان.

46 - وبلغ مجموع المصروفات 5,4 بلايين دولار، بزيادة قدرها 334 مليون دولار (7 في المائة) عن عام 2020. وبلغت مصروفات البرامج (أي مصروفات التنفيذ) 4,7 بلايين دولار، بزيادة قدرها 263 مليون دولار (6 في المائة) عن عام 2020، وهو أعلى مستوى منذ أكثر من عقد من الزمن.

47 - وانخفضت الأموال المتاحة للبرمجة في السنوات المقبلة بنسبة 84 في المائة لتصل إلى 252 مليون دولار مقارنة بـ 1,6 بليون دولار في العام السابق، وذلك بسبب انخفاض عدد اتفاقات التبرعات المتعددة السنوات الذي اقترن بزيادة في مجموع المصروفات. وكانت الميزانية المؤسسية لعام 2021 متوازنة بشكل تام، وذلك للسنة الرابعة على التوالي.

48 - وفي عام 2021، خصص 66 في المائة من الموارد العادية للبرامج الإنمائية (69 في المائة في عام 2020) و 34 في المائة للأنشطة المؤسسية (31 في المائة في عام 2020). وتعكس هذه الزيادة القرار الذي اتخذه البرنامج الإنمائي باستخدام موارد الميزانية المؤسسية المرحلة من عام 2020 للأنشطة المؤسسية في عام 2021. وبحلول عام 2021، بلغت نسبة تخصيص الموارد العادية للأنشطة البرنامجية لمدة أربع سنوات 66 في المائة، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد في خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للفترة 2018-2021، أي 65 في المائة. وفي عام 2021، ذهب 91 سنتا من كل دولار أنفق على البرامج والخدمات إلى تحقيق نتائج إنمائية، دون تغيير عما كان عليه الحال في السنوات السابقة.

الجدول 1

الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2020-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2021	*2020*	*الزيادة/(النقصان)*	*النسبة المئوية للتغير*
الإيرادات[أ]	5 637	6 618	(981)	(15%)
المصروفات[أ]	5 385	5 051	334	7%
صافي الإيرادات	252	1 567	(1 315)	(84%)
الأصول	15 151	14 299	852	6%
الخصوم	3 574	3 029	545	18%
صافي الأصول	11 577	11 270	307	3%
تتألف من:				
الرصيد المتراكم	11 275	10 968	307	3%

	2021	2020	الزيادة/(النقصان)	النسبة المئوية للتغير
الاحتياطيات[ب]	302	302	-	-
	11 577	11 270	307	3%

(أ) حسبت مبالغ الإيرادات والمصروفات بعد خصم مبلغي استرداد التكاليف الداخلية، وقدرهما 261 مليون دولار في عام 2021 و 256 مليون دولار في عام 2020.

(ب) عند حساب الاحتياطيات التشغيلية لعام 2021، حُول مبلغ صاف قدره 0,7 مليون دولار من الفوائض المتراكمة، وهذا لا يظهر في الجدول أعلاه بسبب تقريب الأرقام. وأنشأ مجلس إدارة البرنامج الإنمائي (المجلس التنفيذي حاليا) الاحتياطي التشغيلي في عام 1979 لضمان توفر السيولة الكافية للبرنامج الإنمائي وذلك بتمويل هذا الاحتياطي من خلال صيغة محددة تُحسب سنويا.

وكانت المبالغ قبل الخصم كما يلي: مجموع الإيرادات: 898 5 مليون دولار في عام 2021؛ و 874 6 مليون دولار في عام 2020

مجموع المصروفات: 646 5 مليون دولار في عام 2021؛ و 307 5 ملايين دولار في عام 2020

التبرعات السنوية[2]

49 - انخفضت المساهمات السنوية بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 5,3 بلايين دولار في عام 2021، وذلك مقارنة بمبلغ 5,5 بلايين دولار في عام 2020. وانخفضت المساهمات السنوية في الموارد العادية بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 648 مليون دولار، أي بانخفاض عن مبلغ 696 مليون دولار في عام 2020، وذلك على النحو المبين في الشكل الخامس أدناه. وانخفضت المساهمات السنوية في الموارد الأخرى بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 4,7 بلايين دولار، مقارنة بمبلغ 4,8 بلايين دولار في عام 2020. ويبين الجدول 2 أدناه توزيع الإيرادات، بما في ذلك المساهمات السنوية.

الجدول 2

إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الموارد	*2021*	*2020*	*الزيادة/(النقصان)*	*النسبة المئوية للتغير*
الإيرادات				
التبرعات				
المساهمات السنوية*	5 316	5 520	(204)	(%4)
صافي حركة المساهمات المستحقة في المستقبل	(12)	768	(780)	-
المجموع الفرعي للتبرعات	**5 304**	**6 288**	**(984)**	**(%16)**
المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية	25	19	6	%32

(2) في عام 2019، نقَّح البرنامج الإنمائي سياسته المحاسبية بشأن الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23). وباتباع تلك السياسة، يسجل البرنامج الإنمائي القيمة الكاملة لاتفاقات التمويل عند توقيعها، حتى عندما لا تكون الأموال النقدية قد وردت فيما يخص أغلبية الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات. وتُقيَّد أية مبالغ نقدية غير محصلة ترتبط باتفاقات التمويل كمبالغ مستحقة القبض. وبموجب النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُسمح للبرنامج الإنمائي بالإنفاق في حدود المبلغ النقدي المستلَم لا غير؛ ومن ثم، تُعرض "المساهمات السنوية" لمواءمة السياسات السابقة لإثبات الإيرادات المتعلقة بالمساهمات (أي النقدية الواردة في سنة الإبلاغ، مضافا إليها المبالغ المستحقة القبض في سنة الإبلاغ)، حيثما انطبق ذلك في هذه الوثيقة.

الموارد	*2021*	*2020*	*الزيادة/(النقصان)*	*النسبة المئوية للتغير*
صافي المساهمات المقدمة من البلدان المساهمة	9	7	2	%29
المساهمات المقدمة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	9	9	–	–
التبرعات العينية	22	15	7	%47
تحويل الأموال والمبالغ المردودة للجهات المانحة	(65)	(65)	–	–
صافي التبرعات	5 304	6 273	(969)	(%15)
إيرادات الاستثمار	135	118	17	%14
الإيرادات الأخرى	459	483	(24)	(%5)
مجموع الإيرادات قبل خصم المحذوفات	**5 898**	**6 874**	**(976)**	**(%14)**
حذف أثر استرداد تكاليف البرنامج الإنمائي داخليا	**(261)**	**(256)**	**(5)**	**(%2)**
مجموع الإيرادات بعد خصم المحذوفات	**5 637**	**6 618**	**(981)**	**(%15)**

* أعيد بيان المبلغ الإجمالي لعام 2020 من 5,563 ملايين دولار إلى 5,520 ملايين دولار ليعكس بدقة المساهمة السنوية الواردة خلال العام.

الشكل الخامس

المساهمات السنوية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2020-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

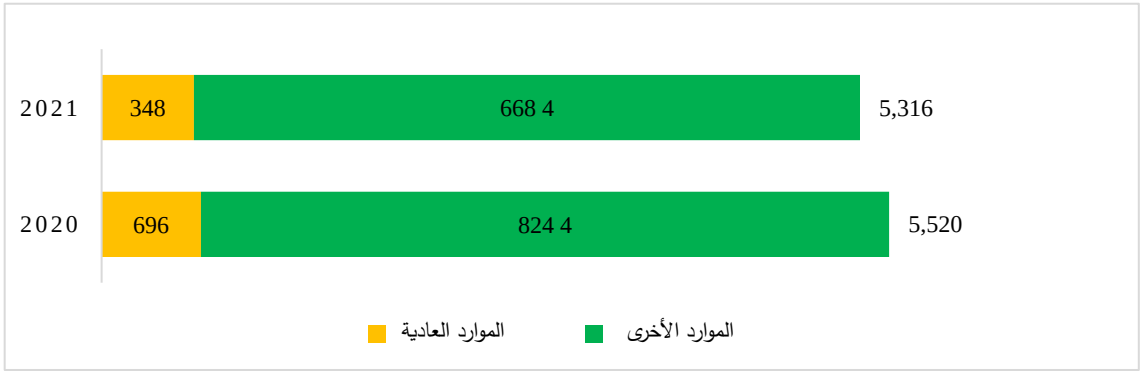

المصروفات

50 - بلغ مجموع المصـــروفات 5,4 بلايين دولار في عام 2021، وأُنفق منه مبلغ 4,7 بلايين دولار أو ما يعادل 86 في المائة على الأنشـــطة البرنامجية. وأنفقت المكاتب القطرية العشـــرة الأكبر ما نســـبته الإجمالية 35 في المائة من المصـــروفات البرنامجية للبرنامج الإنمائي (1,6 بليون دولار من أصـــل 4,7 بلايين دولار). ويبين الشكل السادس مجموع المصروفات بتفصيل حسب تصنيف التكاليف والمنطقة.

الشكل السادس

مجموع المصروفات حسب تصنيف التكاليف، والمصروفات البرنامجية حسب كل منطقة من مناطق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لعام 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

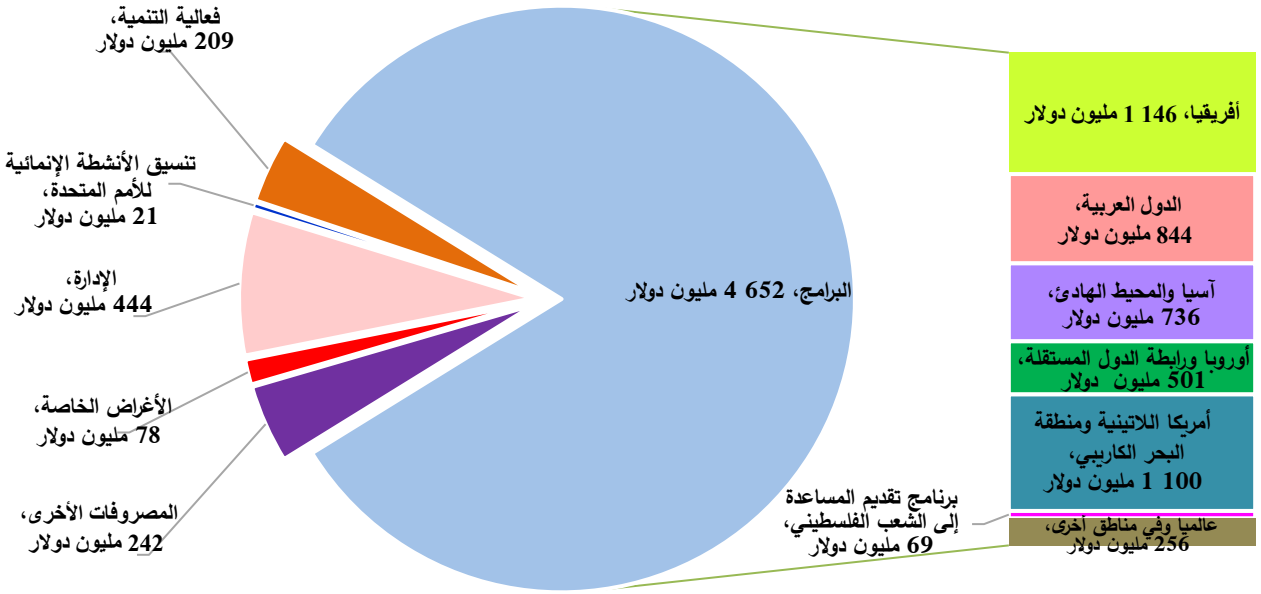

المركز المالي

51 - بلغ مجموع الأصول المسجلة 15,2 بليون دولار، وبذلك شهد زيادة بنسبة 6 في المائة مقارنة بعام 2020. وتتألف أصول البرنامج الإنمائي أساسا من استثمارات لتمويل الخصوم المعروفة، ومن المساهمات المستحقة القبض.

52 - وبلغت المساهمات المستحقة القبض 4,7 بلايين دولار، وهي تشمل مبلغ 4,6 بلايين دولار تعهد الشركاء بتقديمه للسنوات المقبلة، على النحو المنصوص عليه في الجدول الزمني للتسديد في الاتفاقات الموقعة. وتجري برمجة هذا المبلغ لتنفيذ البرامج في السنوات المقبلة، وهو يتألف من مبلغ 380 مليون دولار مستحق القبض في إطار الموارد العادية ومبلغ 4,4 بلايين دولار في إطار الموارد الأخرى.

53 - وبلغ مجموع الخصوم 3,6 بلايين دولار، بزيادة 545 مليون دولار، أو ما يعادل نسبة 18 في المائة مقارنة بالمبلغ المسجل في عام 2020 (3,0 بلايين دولار). ويعزى هذا التغيير إلى الأموال المودعة في مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التي زادت بمقدار 418 مليون دولار، والحسابات المستحقة الدفع التي زادت بمقدار 80 مليون دولار، واستحقاقات الموظفين، التي زادت بمقدار 19 مليون دولار.

الفائض المتراكم

54 - حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، زاد الرصيد المتراكم، باستثناء الاحتياطيات، بنسبة 3 في المائة ليبلغ 11,3 بليون دولار (2020: 11,0 بليون دولار). ويتألف الفائض المتراكم أساسا من أموال البرنامج المرصودة لأغراض محددة، ولا يُتاح سوى 5,4 بلايين دولار للبرمجة. ويشمل الفائض المتراكم 4,8 بلايين دولار من المبالغ المستحقة القبض واستثمارات بقيمة 1,1 بليون دولار للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتزامات نهاية الخدمة. وبموجب النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي، لا يُسمح للمنظمة بإنفاق المجموع المذكور أعلاه، وقدره 5,9 بلايين دولار.

55 - وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 9/1999، يعادل المستوى الحصيف من السيولة للموارد العادية نفقات فترة تمتد بين ثلاثة وستة أشهر. وتجاوز البرنامج الإنمائي الحد الأدنى للسيولة في إطار الموارد العادية بمبلغ يكفي لتغطية 6,4 أشهر من متوسط النفقات لعام 2021 (2020: 7,2 أشهر).

56 - ويقدم المرفق الأول استعراضا وافيا ومفصلا للمركز المالي للبرنامج الإنمائي في عام 2021.

خامسا - الموارد حسب مصدر التمويل

57 - خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2018-2021، تلقى البرنامج الإنمائي أعلى مستوى من المساهمات في عامي 2020 و 2021، مع زيادة الموارد المرصودة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

الشكل السابع

المساهمات حسب قناة التمويل، الفترة 2018-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

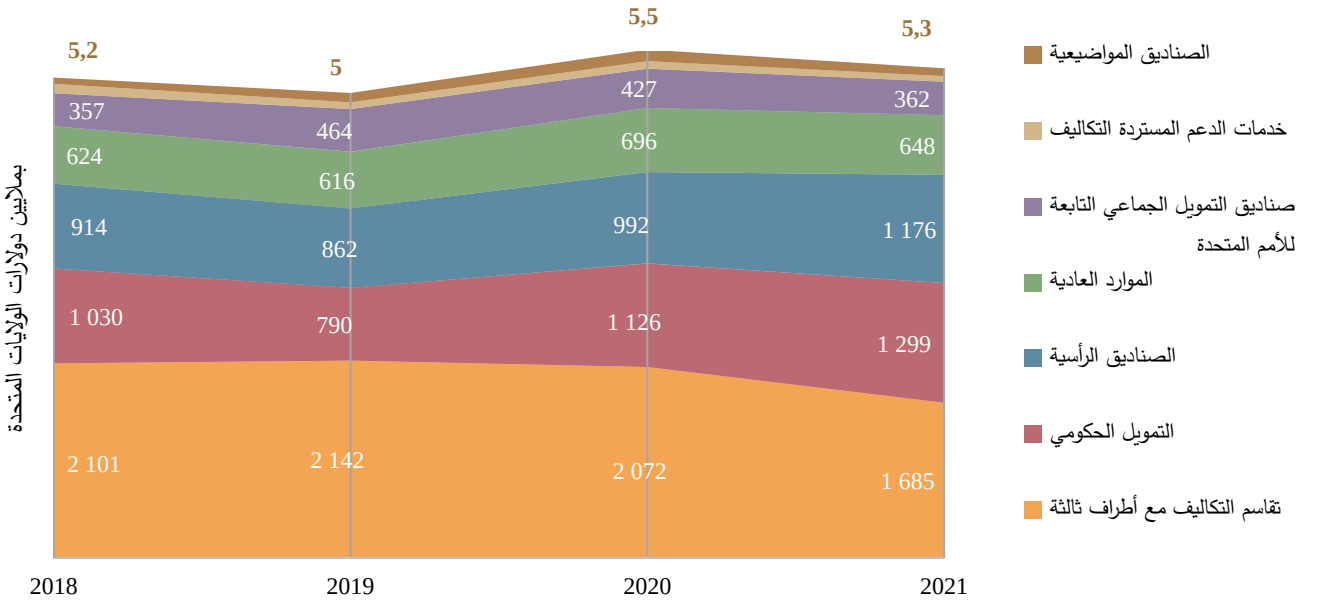

ألف - الموارد العادية

58 - في حين يدرك البرنامج الإنمائي الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلدان نتيجة لجائحة كوفيد-19، فإنه يلاحظ أنه بسبب التخفيضات الكبيرة والمساهمات المتأخرة أو المحتجزة من الشركاء الرئيسيين، انخفضت المساهمات السنوية في الموارد العادية في عام 2021 بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 648 مليون دولار مقارنة بـ 696 مليون دولار في عام 2020. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لزيادة المساهمات في الموارد العادية في عام 2021 من حكومتي جمهورية كوريا وفرنسا.

59 - وساهمت البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمبلغ 18 مليون دولار من الموارد العادية في عام 2021، بما في ذلك مساهمات من حكومات قطر (8 ملايين دولار) والصين (3,5 ملايين دولار)، والمملكة العربية السعودية (مليوني دولار)، وتركيا (1,8 مليون دولار)، والاتحاد الروسي (1,1 مليون دولار). وتم تلقي مساهمة الهند لعام 2021 (4,4 ملايين دولار) في أوائل عام 2022. ويشجع البرنامج الإنمائي المزيد من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرامج على المساهمة في الموارد العادية لتوسيع قاعدة التمويل، ويلاحظ مساهمات البلدان المستفيدة من البرامج في تمويل تكاليف المكاتب المحلية التابعة للبرنامج الإنمائي التي بلغت 25 مليون دولار في عام 2021.

60 - ولا تزال البلدان العشرون التي تقدم أكبر المساهمات للبرنامج الإنمائي تمثل 98 في المائة من مجموع المساهمات في الموارد العادية، وذلك على النحو المبين في الشكل الثامن.

الشكل الثامن

البلدان العشرون التي تقدم أكبر المساهمات في الموارد العادية، لعام 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

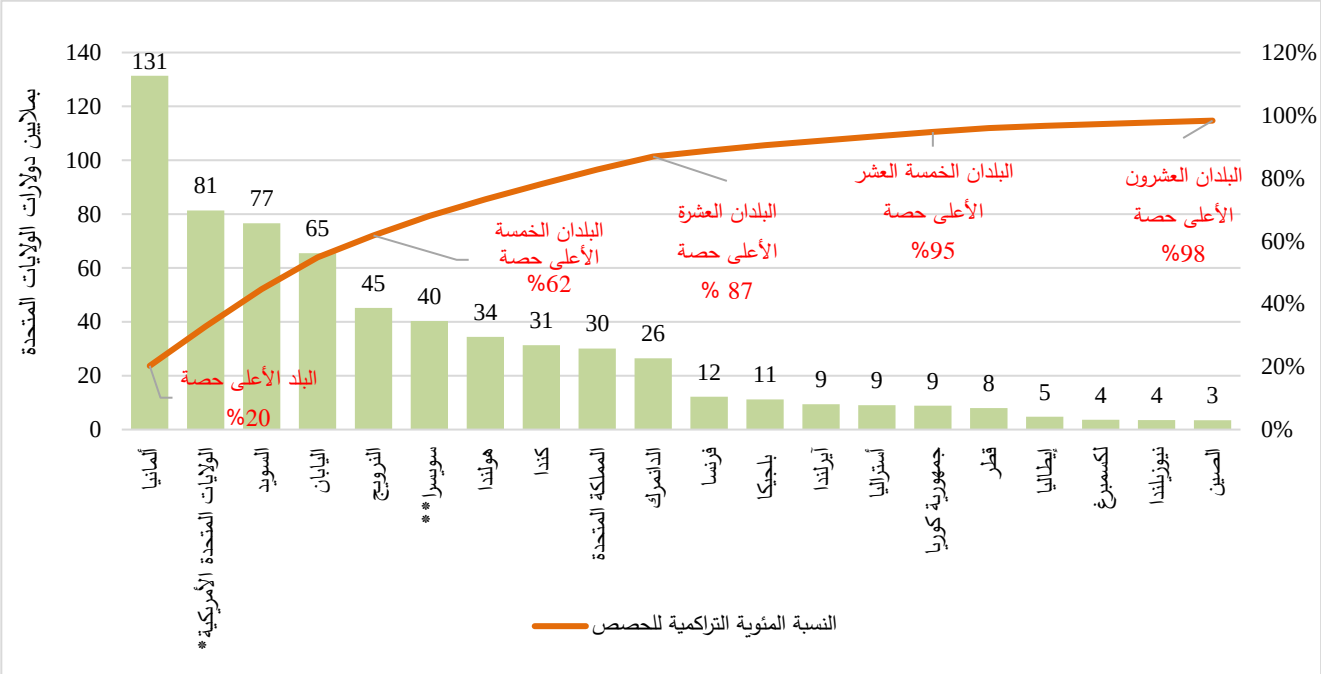

61 - وفي عام 2021، أبرمت تسع دول أعضاء (أستراليا، وبلجيكا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، وقطر، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا) اتفاقات متعددة السنوات أو قدمت تعديلات للسنة التي تشكل منتصف الفترة، وهو ما يشكل انخفاضا مقارنة بـ 11 دولة في عام 2020. وشكلت المساهمات المدعومة باتفاقات متعددة السنوات 37 في المائة من مجموع المساهمات في الموارد العادية في عام 2021، وهو ما يشكل انخفاضا مقارنة بـ 50 في المائة في عام 2020.

الشكل التاسع

الاتفاقات المتعددة السنوات لعام 2021 والسنوات المقبلة

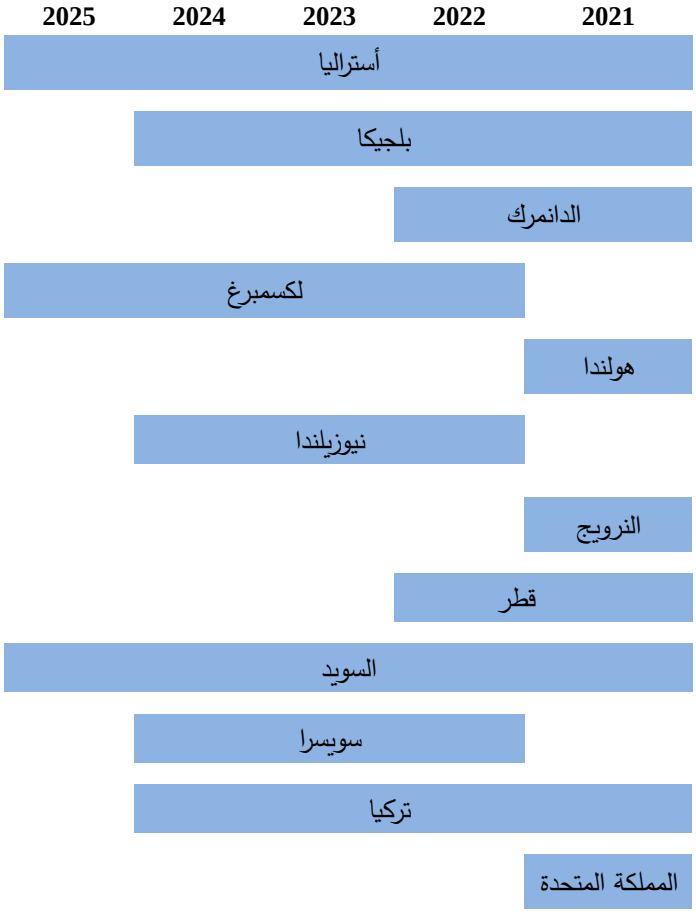

باء - الصناديق المواضيعية

62 - نوافذ التمويل هي الأداة الرئيسية للبرنامج الإنمائي لتلقي التمويل المواضيعي من الموارد الأخرى، وهو مكمل حاسم للموارد العادية. وفي عام 2021، انخفضت المساهمات في نوافذ التمويل بنسبة 33 في المائة لتصل إلى 84 مليون دولار مقارنة بـ 125 مليون دولار في عام 2020؛ بيد أن نسبة المساهمات غير المخصصة لمشاريع محددة زادت بنسبة 14 في المائة. ويعرب البرنامج الإنمائي عن امتنانه للدعم المتواصل المقدم من حكومات ألمانيا وجمهورية كوريا والدانمرك والسويد وسويسرا ولكسمبرغ وهولندا لقناة التمويل هذه.

63 - وفي عام 2021، أدت تدخلات نافذة التمويل إلى إيجاد أكثر من 000 12 فرص عمل قصيرة الأجل في 14 بلدا تواجه أزمات أو تتعافى منها؛ وإنشاء أكثر من 000 35 شخص أعمالا تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم؛ ودعم الانتخابات في 8 بلدان ودعم 10 بلدان فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة ونظم إدارة القضايا وخدمات الوساطة.

الشكل العاشر

المساهمات في نوافذ التمويل، لعام 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

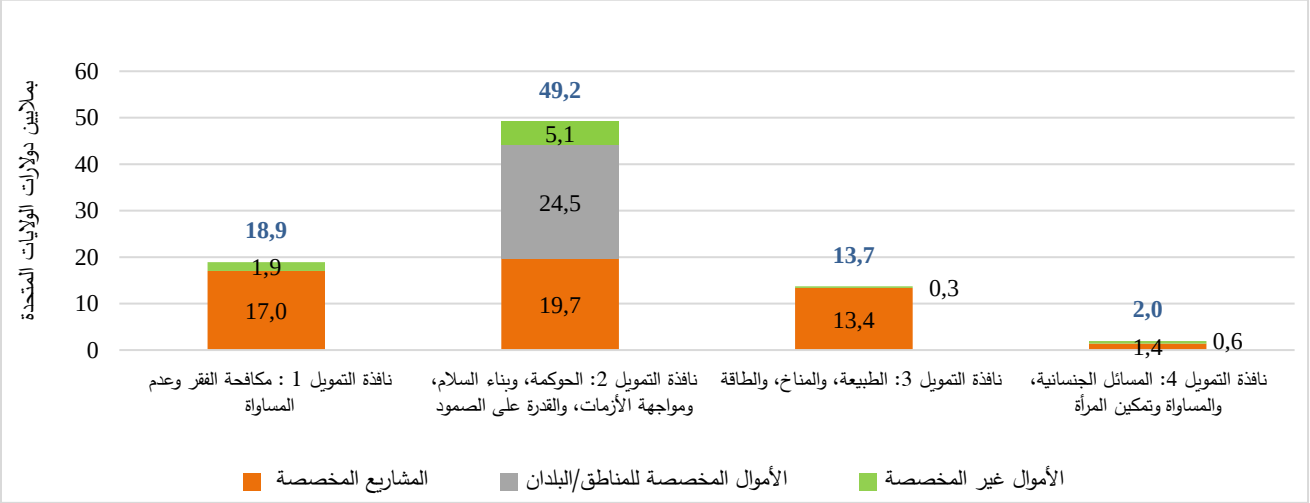

جيم - صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة

64 - في عام 2021، انخفضت المساهمات المقدمة من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات إلى البرنامج الإنمائي بنسبة 14 في المائة، لتصل إلى 377 مليون دولار بعد أن كانت قد بلغت 438 مليون دولار في عام 2020.

65 - وبزيادة الطلب على الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في المجالات السياساتية التي يقوم فيها البرنامج الإنمائي بدور قيادي، وفي ظل خبرته الطويلة في مجال صناديق التمويل الجماعي بوصفه الكيان المضيف لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء والالتزامات في إطار اتفاقات التمويل لزيادة حصة التمويل المرن والجماعي، يتوقع البرنامج الإنمائي عكس اتجاه الانخفاض في التمويل الجماعي الذي يتلقاه في عام 2022 وما بعده.

دال - التمويل الحكومي

66 - لا يزال التمويل الحكومي بالغ الأهمية بالنسبة لجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى دعم الأولويات الوطنية. وهو آلية تمويل طوعية تقوم حكومات البلدان المستفيدة من البرامج من خلالها بائتمان البرنامج الإنمائي على مواردها المحلية، أو القروض التي تمنحها إياها المؤسسات المالية الدولية، للمساعدة في تنفيذ المبادرات الإنمائية في بلدانها.

67 - وفي عام 2021، بلغت المساهمات من التمويل الحكومي 1,3 بليون دولار، بزيادة قدرها 15 في المائة عن 1,1 بليون دولار في عام 2020، بقيادة حكومات الأرجنتين، والبرازيل، وبنما، وبيلاروس، وتركمانستان، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وكولومبيا، ومصر، وهندوراس. وساهمت البلدان المستفيدة من البرامج في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 64 في المائة من مجموع التمويل الحكومي، وتلتها أوروبا ورابطة الدول المستقلة (16 في المائة)، ثم منطقة الدول العربية (8 في المائة)، فأفريقيا (8 في المائة)، فآسيا والمحيط الهادئ (4 في المائة).

68 - وفي إطار اتفاقات تقاسم التكاليف المحلية، ازدادت المساهمات الحكومية الممولة من القروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية لتصل إلى 187 مليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 78 في المائة مقارنة بـ 105 ملايين دولار في عام 2020. ويقيم البرنامج الإنمائي شراكات مع المؤسسات المالية الدولية لدعم البلدان في التعجيل بإنجاز خطط التنمية الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

69 - والبرنامج الإنمائي مدعو إلى القيام بدور أقوى واستراتيجي بشكل متزايد من حيث التأثير على سياسات تمويل التنمية، على النحو المبين في تقييم الأداء لعام 2021 الذي أنجزه مكتب التقييم المستقل. والتزام إدارة البرنامج الإنمائي بالقيام بذلك أمر واضح، حيث يشكل تمويل التنمية "عامل تمكين" للخطة الاستراتيجية، وفي ظل إدراج الهدف المتمثل في أن "كل شيء ممكن" لاستثمار تريليون دولار كهدف يتعين تحقيقه بالشراكة مع الحكومات ومع القطاع الخاص وشركاء الأمم المتحدة الآخرين والمؤسسات المالية الدولية.

هاء - الصناديق الرأسية

70 - يواصل البرنامج الإنمائي، من خلال شراكته مع الصناديق الرأسية، تصميم وتنفيذ البرامج التي تعالج القضايا المعقدة المتعلقة بالطبيعة والمناخ والطاقة والصحة. ففي عام 2021، أقام البرنامج صلات أقوى بين الطاقة ومجموعة من القضايا الإنمائية، بالتعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية. وفي أفغانستان، وبالشراكة مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، قدم البرنامج الإنمائي مدفوعات لما يقرب من 000 26 من العاملين الصحيين غير الحكوميين لإبقاء أكثر من 100 2 من المرافق الصحية مفتوحة ولخدمة أكثر من 3 ملايين أفغاني.

71 - وفي عام 2021، تلقى البرنامج الإنمائي 1,2 بليون دولار من الصناديق الرأسية، بزيادة نسبتها 18 في المائة مقارنة بمبلغ 988 مليون دولار في عام 2020، وجاءت أكبر المساهمات من الصندوق العالمي (546 مليون دولار)، ومرفق البيئة العالمية (297 مليون دولار)، والصندوق الأخضر للمناخ (284 مليون دولار). وفي ظل تصاعد حالة الطوارئ المناخية، لا يزال البرنامج الإنمائي في وضع قوي يمكنه من مواصلة العمل مع الصناديق الرأسية من خلال وعده المناخي المتمثل في دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمناخ. وقد عمل البرنامج الإنمائي على استيفاء أعلى معايير الرقابة في شراكاته مع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. وأدى تنفيذه لجميع توصيات مراجعة الحسابات والتقييم إلى تجديد وتحديث اعتماده لدى مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، على التوالي، في عام 2021.

واو - تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة

72 - لا يزال تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة يشكل أكبر حصة من الموارد المخصصة المقدمة للبرنامج الإنمائي، التي تشكل 32 في المائة من مجموع المساهمات.

73 - ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا قويا للبرنامج الإنمائي حيث ساهم بمبلغ 334 مليون دولار في عام 2021، وهو ما يشكل انخفاضا بنسبة 31 في المائة عن مبلغ 483 مليون دولار الذي تم تلقيه في عام 2020، ويعود معظمه بالفائدة على بلدان في منطقتي أوروبا ورابطة الدول المستقلة وأفريقيا.

74 - وساهمت المؤسسات المالية الدولية، من خلال تعزيز تعاونها مع البرنامج الإنمائي، بمبلغ 307 ملايين دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 4 في المائة عن مبلغ 294 مليون دولار المساهم به في عام 2020. ويشمل هذا المبلغ 120 مليون دولار من المنح المباشرة، بما في ذلك 74 مليون دولار من مصرف التنمية الألماني (KfW)، الذي يدخل في إطار مساهمات حكومة ألمانيا للبرنامج الإنمائي؛ ومبلغ 187 مليون دولار من المساهمات غير المباشرة، الذي يشير إلى وجود طلب قوي على دعم البرنامج الإنمائي لتنفيذ القروض.

زاي - تحويل التمويل لأغراض أهداف التنمية المستدامة

75 - تؤكد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 على توسيع التحالفات مع القطاع الخاص وتعترف بتمويل التنمية كعامل تمكين لتشجيع استثمار أكثر من تريليون دولار من التمويل العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

76 - وفي حين أن المساهمات المقدمة من القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية والبحثية لا تشكل سوى 1 في المائة من مجموع المساهمات، فإن البرنامج الإنمائي يعمل بمزيد من الطموح، اعتماداً على آليات تمويل جديدة ومبتكرة، بهدف دعم التنفيذ المسرَّع لأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري. وهذا يستجيب لتوصيات مكتب التقييم المستقل، الذي استنتج أن هدف "كل شيء ممكن" الخاص بالبرنامج، والمتمثل في دعم حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة سيتطلب استراتيجية محددة "من أجل ضمان قدرة البرنامج الإنمائي على الإنجاز وتحصيل التمويلات من الجهات الفاعلة الأخرى". وكما هو الحال فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، يستعد البرنامج الإنمائي للتعجيل بتواصله مع القطاع الخاص سعيا منه إلى تحقيق أهداف خطته الاستراتيجية، مسترشدا برؤية واضحة وبما حُدد من أولويات، وملتزما بالإدارة القوية للمخاطر وبتعزيز الابتكار والمرونة في مجال التنمية.

77 - وأظهرت تعبئة مبلغ 3,8 بلايين دولار في عام 2021، عن طريق سندات تمويل أهداف التنمية المستدامة، الاستخدام المتزايد للبرنامج الإنمائي في التمويل المبتكر. واستحدثت شراكة البرنامج الإنمائي مع بنك ستانبيك في أوغندا مرفق تسخير الابتكار وريادة الأعمال لتشغيل الشباب في قطاع الأعمال، حيث قدم أكثر من 3 ملايين دولار في شكل منحٍ ودعم احتضان أكثر من 500 7 من المشاريع المملوكة للشباب. وقدم البرنامج الإنمائي أيضا عرضا بشأن التمويل المستدام وأتاح فرصا مصممة خصيصا لإقامة شراكات لأكثر من 20 من أذرع القطاع الخاص الخاصة بمصارف التنمية.

سادسا - الاعتبارات الاستراتيجية

تمويل التنمية تحت ضغط الأزمات المتعددة والتحولات في السياسات

78 - تسببت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا في آثار كبيرة على أسواق السلع الأساسية وسلاسل الإمداد، وأدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي من 6,1 في المائة في عام 2021 إلى 2,9 في المائة في عام 2022. وأدت الزيادات في أسعار السلع الأساسية الناجمة عن الحرب إلى ارتفاع التضخم العالمي في أسعار الاستهلاك بنحو 2,5 في المائة، مما أدى إلى تفاقم أزمة تكاليف المعيشة في الاقتصادات الناشئة والنامية.

79 - وبما يتجاوز الدمار الذي لحق أوكرانيا، يقدر البرنامج الإنمائي أن نحو 1,7 بليون شخص في 107 اقتصادات "معرضون بشدة" لارتفاع أسعار الأغذية والوقود، أو يعانون بسبب مكافحة الحكومات بغية سداد ديونها. وترتفع تكاليف الاقتراض من الخارج، ويحذر البنك الدولي من أنه، على مدى الأشهر الـ 12 المقبلة، قد يثبت عجز ما يصل إلى اثني عشر اقتصادا ناميا عن خدمة ديونها.

80 - ورغم تداعيات جائحة كوفيد-19، وصلت المساعدة الإنمائية إلى مستوى قياسي بلغ 179 بليون دولار في عام 2021. ومنذ بداية الحرب في أوكرانيا، أعلنت البلدان عن تحولات كبيرة في السياسات الخارجية والدفاعية وفي سياسات المعونة. وتشكل القرارات التي اتخذتها مؤخرا بعض الجهات المانحة بإعادة تخصيص ميزانيات المعونة لتمويل تكاليف استضافة اللاجئين مخاطر جسيمة تتعلق بإتاحة التمويل للاحتياجات الإنسانية والإنمائية الأخرى وتعرض للخطر مكافحة الفقر على الصعيد العالمي.

قضية حماية الاستثمار في التنمية المستدامة

81 - يمكن أن يؤدي التأثير المشترك الناجم عن جائحة كوفيد-19 وعدم المساواة وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى أن يعيش 263 مليون شخص إضافي في فقر مدقع في عام 2022، مما يؤدي إلى ما مجموعه 860 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وتهدد أزمة تكلفة المعيشة بالتسبب في وقوع اضطرابات سياسية في البلدان الضعيفة وإلى تخلفها عن تحقيق خطة عام 2030.

82 - وعلى نحو ما أكد في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022، يلزم أن تتاح للبلدان النامية إمكانية موثوقة للحصول على التمويل الميسور التكلفة من مصادر ميسرة الشروط واعتيادية للبقاء على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتطلب البلدان التي تعاني من ارتفاع أعباء الديون اهتماما عاجلا، بما يشمل تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها. وينبغي أن تكون تعبئة موارد إضافية باستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية ومواءمة التمويل الخاص مع أهداف التنمية المستدامة جزءا رئيسيا من الحل.

83 - وتبين الاتجاهات السابقة أن المساعدة الإنمائية الرسمية قادرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية. وفي الآونة الأخيرة، تواجه المساعدة الإنمائية الرسمية المزيد من الضغوط ومن التدقيق. ويمكن أن يؤدي إعطاء الأولوية للتصدي لحالات الطوارئ على حساب الاستثمارات الإنمائية الفورية والطويلة الأجل إلى عكس اتجاه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وإدامة الاستراتيجيات التدخلية القصيرة الأجل، وتقويض القدرة على معالجة الأسباب الجذرية، وزيادة احتمال حدوث أزمة في المستقبل في العديد من الحالات المتسمة بالهشاشة. وينبغي ألا تمول الاستجابات الإنسانية عن طريق وقف تمويل الحلول الإنمائية

التي توفر الأمل بما يتجاوز الصدقات. ويجب ألا تأتي الزيادات في الميزانية المعلنة تصديا للأزمة الأوكرانية على حساب تمويل الإنعاش المبكر والتنمية وغير ذلك من الاحتياجات الإنمائية والإنسانية العالمية.

84 - ولكي تتمكن الأمم المتحدة من تنسيق التصدي العالمي للأزمات المتعددة، فإنها تحتاج إلى تمويل مرن كاف. وسيكون للقرارات التي اتخذت مؤخرا بخفض المساعدة الإنمائية أو إعادة تخصيصها تبعات بعيدة المدى على عمل البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة ككل في مجالي الحد من الفقر والتنمية المستدامة. وتحدد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 أهدافا طموحة لمعالجة القضايا المتزايدة التعقيد والتداخل والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتمويل كاف ودعم مالي قوي من الدول الأعضاء.

أهمية الموارد العادية لمنع الأزمات والتصدي لها والتعافي منها

تدعم الموارد العادية القدرات التشغيلية والشبكات ووجود البرنامج الإنمائي على الصعد العالمي والإقليمي والقطري في 170 بلدا وإقليما. ولأن الموارد العادية موارد غير مُخصَّصة، يمكن استخدامها بسرعة في حالات الأزمات ولأغراض التنمية. فهي تمكن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أن تكون حاضرة في الميدان قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها، وذلك لتوجيه المساعدة والموارد الحيوية إلى حيث تشتد الحاجة إليها. وفي أوكرانيا، تمكن الموارد العادية الأمم المتحدة من أن تواصل عملها وأن تدعم الحكومة في الحفاظ على هياكل الحكم وخدماته طوال فترة النزاع، وتمكن البرنامج الإنمائي من الاستمرار في تقديم خدمات تنفيذية عالية الجودة إلى منظومة الأمم المتحدة. ويعمل البرنامج الإنمائي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن العنف الجنساني، ومع وكالات أخرى بشأن المساعدة النقدية ودعم سبل العيش والقدرة على الصمود. وأتاحت الموارد العادية للبرنامج الإنمائي شراء وتسليم المعدات الطبية وأدوات التشخيص و 723 1 طنا من المواد الغذائية ومواد الإغاثة غير الغذائية لأكثر من نصف مليون شخص في أوكرانيا.

وفي أفغانستان، مكنت الموارد العادية البرنامج الإنمائي من مساعدة المجتمعات المحلية على أن تصمد في وجه الصدمات، وتسعى إلى كسب الرزق، وتحصل على الخدمات الأساسية، وتكون أقدر على الصمود. وأتاحت الموارد العادية للبرنامج الإنمائي العمل مع مجموعة من الشركاء من المجتمع المدني لدعم 000 14 مشروع تجاري مملوك للنساء ودعم 000 25 من صغار المزارعين؛ وتقديم خدمات حيوية تشمل تزويد 000 18 أسرة معيشية بشبكات صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية أو المائية؛ وإتاحة إمكانية الحصول على الرعاية الطبية لـ 3,2 ملايين أفغاني. واستخدم البرنامج الإنمائي الموارد العادية لمرحلة بدء برنامج المساعدة النقدية بقيمة مليوني دولار، لإصلاح النظام المصرفي وإنعاش اقتصاد البلد.

أما في ميانمار، فقد أتاح البرنامج الإنمائي، باستخدام الموارد العادية، إمكانية الوصول إلى البيانات التي كشفت عن انخفاض استهلاك الأغذية، وتضرر سبل العيش، وتراجع المساواة بين الجنسين، مما ساعد فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني في ميانمار وأصحاب المصلحة الآخرين على تركيز ما يقدمونه من دعم.

وفي ظل الاتجاه التنازلي في المساهمات في الموارد العادية، فإن المرونة التي مكنت البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تقديم الدعم الحاسم في الوقت المناسب قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها تتعرض لخطر جسيم.

سابعا - استخدام أصول منظومة الأمم المتحدة

85 - يقدم الفرع التالي تفاصيل عن عمل البرنامج الإنمائي مع منظومة الأمم المتحدة ككل على النحو الذي تدعمه السياسة التشغيلية للبرنامج الإنمائي والبنى التحتية للنظم على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. وترد في المرفق الأول تفاصيل الأنشطة المالية الداعمة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الخدمات المشتركة وحسابات مقاصة الخدمات.

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

86 - في عام 2021، بلغت القيمة المالية لأنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة 270,0 مليون دولار، بزيادة قدرها 32,6 مليون دولار، أو 13,7 في المائة، عن مجموعها في عام 2020، الذي بلغ 237,4 مليون دولار.

87 - وواصل البرنامج الإنمائي رصد تكاليفه ومواءمتها مع الموارد المالية والتوقعات المستقبلية. وزادت التكلفة الإجمالية من الأموال العادية والأموال الخارجة عن الميزانية وأرصدة استرداد التكاليف وصندوق التبرعات الخاص بنسبة 5 في المائة فقط في عام 2021.

88 - وفي عام 2021، ساهمت الدول الأعضاء بموارد عادية بلغت 8,6 ملايين دولار لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وذلك من خلال البرنامج الإنمائي. وكان ذلك متسقاً مع المتوسط السنوي في فترة الإطار الاستراتيجي، 2018-2021، البالغ 8,67 ملايين دولار، وأقل بنسبة 15 في المائة عن المتوسط السنوي لفترة الإطار الاستراتيجي السابقة، 2014-2017.

89 - ويعتمد برنامج متطوعي الأمم المتحدة الاعتماد على صندوق التبرعات الخاص في مجال البحوث بشأن العمل التطوعي وتشجيعه، وحالات الطوارئ والتصدي للأزمات، والحلول الابتكارية. وفي عام 2021، ساهمت تسع حكومات في الصندوق (ألمانيا، وأيرلندا، وبنغلاديش، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وكازاخستان)، إلى جانب التبرعات الفردية عن طريق المنصة الرقمية للتبرع. وبلغ مجموع المساهمات 4,8 ملايين دولار، شاملة للفائدة، وقد وردت نسبة تتجاوز 97 في المائة منها من ثلاثة جهات مانحة (ألمانيا، وسويسرا، وفرنسا).

90 - وبلغت المساهمات في برنامج التمويل الكامل لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة 25,1 مليون دولار في عام 2021، بزيادة بنسبة 21 في المائة عن عام 2020.

مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

91 - نفذ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إطاره الاستراتيجي من خلال تخصيص مبلغ 2,3 مليون دولار (2020: 2,3 مليون دولار) من الميزانية المؤسسية للبرنامج الإنمائي و 3,4 ملايين دولار (2020: 3,7 ملايين دولار) من الموارد العادية.

92 - وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المكتب مبلغ 15,7 مليون دولار من المساهمات من خلال صناديقه الاستئمانية، وذلك على النحو التالي: 10,6 ملايين دولار من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة؛ و 3,0 ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و 2,0 مليون دولار من مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛ و 000 100 دولار من صندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

93 - وفي عام 2021، حقق المكتب نسبة 126 في المائة (15,7 مليون دولار) من هدف تعبئة الموارد الأخرى (12,5 مليون دولار). وبفضل رفع القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 التي أثرت على تنفيذ المشاريع، تجاوز استخدام موارد الصندوق الاستئماني المشترك بين بلدان الجنوب 16,5 مليون دولار، لتصل القيمة الإجمالية لما نفذه المكتب من مشاريع إلى 22,2 مليون دولار.

مهمة الوكيل الإداري التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

94 - يقدم البرنامج الإنمائي الدعم للبرمجة المشتركة من خلال دوره في تصميم الصناديق وإدارة البرامج المشتركة والصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، ومن خلال دوره التنفيذي باعتباره منظمة مشاركة في الأمم المتحدة. وفي عام 2021، زادت المساهمات الواردة للصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء نيابة عن منظومة الأمم المتحدة بنسبة 17 في المائة، لتصل إلى 1,8 بليون دولار (2020: 1,5 بليون دولار). ويمكن أن يعزى هذا النمو إلى البيئة السياساتية الإيجابية للتمويل الجماعي والأداء القوي لمجموعة واسعة من الصناديق التي توجه موارد كبيرة إلى العمل المشترك للأمم المتحدة في الميدان. وبلغت القيمة الصافية للأموال التي حوّلها مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، بصفته الوكيل الإداري لكل المنظمات المشاركة، 1,4 بليون دولار (2020: 1,4 بليون دولار).

الدعم المقدم إلى منظمات الأمم المتحدة

95 - واصل البرنامج الإنمائي في عام 2021 تقديم خدمات تنفيذية عالية الجودة إلى منظومة الأمم المتحدة وحافظ على دوره بوصفه الجهة الرئيسية لتقديم الخدمات التنفيذية لنظام المنسقين المقيمين، حيث قدم الدعم بقيمة 2,82 بليون دولار للمعاملات المالية لنحو 118 وكالة من وكالات الأمم المتحدة ووكالات أخرى في أكثر من 170 بلدا. ووفر البرنامج أماكن مشتركة لوكالات أخرى فيما لا يقل عن 126 بلدا، حيث أتيحت لها فرصة الاستفادة من الخدمات المشتركة، بما في ذلك إدارة المسائل المتعلقة بالسفر.

الأنشطة المضطلع بها لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة

96 - واصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم النشط لعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والنهوض بها. ففي عام 2021، قدم البرنامج مساهمة سنوية قدرها 10,3 ملايين دولار (2020: 10,3 ملايين دولار) إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال ترتيب تقاسم التكاليف بين كيانات المنظومة، وبالتالي استمر في تقديم أعلى مساهمة في تقاسم التكاليف من أي كيان فرد في المنظومة لتمويل نظام المنسقين المقيمين. وجمع البرنامج الإنمائي مبلغ 6,9 ملايين دولار وحوّله إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة كجزء من الاقتطاع المحدد في 1 في المائة من المساهمات في الموارد الأخرى المخصصة لأغراض بعينها بشكل لا تطبق فيه المرونة.

التكاليف الأمنية التي حددتها الأمم المتحدة

97 - في عام 2021، أنفق البرنامج الإنمائي مبلغ 28,4 مليون دولار (2020: 27,6 مليون دولار) على التكاليف الأمنية، منه مبلغ 18,7 مليون دولار (2020: 18,0 مليون دولار) الذي ارتبط بحصة البرنامج الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة للتنسيق الأمني الميداني؛ ومبلغ 9,7 ملايين دولار (2020: 9,6 ملايين دولار) الذي ارتبط بالخدمات الاستشارية الأمنية والاستثمارات الأمنية لضمان الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل، إلى جانب سلامة الموظفين وتدابير واجب العناية في التصدي لجائحة كوفيد-19.

ثامنا - خاتمة

98 - يعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لجميع الجهات الشريكة الممولة التي عهدت بمواردها للبرنامج على نحو مكنه من الوفاء بالتزاماته. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي يقدر جميع أشكال التمويل، تظل الموارد العادية أكثر الموارد أهمية للاستجابة بمرونة في حالات الأزمات وتحقيق النتائج على أرض الواقع، على النحو الذي يتضح من تصدي البرنامج الإنمائي لجائحة كوفيد-19.

99 - وبما أن الانتعاش العالمي لا يزال غير مؤكد إلى حد كبير، يدعو البرنامج الإنمائي شركاءه إلى ما القيام بما يلي: إعطاء الأولوية للموارد العادية والامتناع عن خفض مساهماتهم فيها؛ وتجنب إعادة تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية إلى وجهات أخرى غير التنمية البشرية على الصعيد العالمي؛ والدخول في التزامات متعددة السنوات؛ ودعم التحول نحو استخدام حافظات المشاريع للتقليل من الحلول القائمة على المعالجة المشاريعية؛ وتقديم مدفوعات مبكرة وفي الوقت المناسب لتمكين البرنامج الإنمائي من مواصلة الاستجابة السريعة لمطالب البلدان وتوفير حلول إنمائية متكاملة لتنفيذ خطة عام 2030.

100 - وسيؤثر تخفيض الموارد العادية سلبا على قدرة البرنامج الإنمائي على القيام بما يلي: تنفيذ نواتج خطته الاستراتيجية؛ ومواءمة الموارد مع الأولويات الناشئة؛ وإتاحة استجابات متكاملة؛ والتقليل إلى أدنى حد من اختلال التوازن بين المجالات البرنامجية؛ والحفاظ على معايير ضمان الجودة والشفافية؛ ودعم الرقابة المستقلة، وأصول منظومة الأمم المتحدة برمتها، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

101 - وسيواصل البرنامج الإنمائي التحاور مع المجلس التنفيذي، من خلال الحوار المنظم بشأن التمويل، من أجل إحراز التقدم في التحول من الموارد المخصصة لأغراض بعينها بشكل لا مرونة فيه إلى الموارد العادية أو الموارد الأخرى المرنة، ومناقشة التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات المتبادلة في إطار اتفاق التمويل، ومواصلة صوغ النهج المتبع في الحوارات المقبلة المنظمة بشأن التمويل، جنبا إلى جنب مع الوكالات الشقيقة، وذلك في دعم وتعزيز جهود الإصلاح التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.